النافذة الاقتصادية

نشرة تحليلية دورية تصدر عن دائرة التخطيط الاستراتيجي والابحاث - العدد 41 - تموز 2011

بنك الإسكان
Housing Bank

في إطار خطة التفرع الداخلي
د. مارتو يفتتح رسمياً أربعة فروع جديدة

افتتح الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان يرافقه السيد عمر ملحس مدير عام البنك والسيد كمال يغمور مساعد المدير العام للخدمات المصرفية للأفراد ثلاثة فروع جديدة هي فرع الزرقاء الجديدة في الزرقاء وفرع شارع مكة وفرع ضاحية الياسمين في عمان، بالإضافة إلى فرع اربد بموقعه الجديد في شارع الهاشمي، وذلك ضمن استراتيجية التفرع الداخلي التي يعتمدها بنك الإسكان. وبهذه المناسبة بين الدكتور مارتو أن افتتاح هذه الفروع يأتي تعزيزاً لشبكة فروع البنك المنتشرة في جميع أنحاء المملكة، لتسهيل الوصول بالخدمات المصرفية للعملاء في أماكن تواجدهم، ويساعد الفروع على تقديم هذه الخدمات شبكة من أجهزة الصراف الآلي تعتبر الأكبر في المملكة، حيث يبلغ عددها حتى الآن 195 جهازاً، وقد تم مراعاة أن تقدم أجهزة الصراف الآلي مختلف الخدمات التي توصلت إليها التكنولوجيا المصرفية الحديثة في هذا المجال. وقد نوه الدكتور مارتو إلى حرص إدارة البنك على تميز الفروع بتصاميم تهيء الأجواء الملائمة للعملاء وتسهل تقديم مختلف الخدمات لهم، وحول الفروع الجديدة فقد بين الدكتور مارتو أنه تم إعدادها وتجهيزها بما يرقى إلى مستوى وسمعة البنك، إلى جانب الحرص على توافر خدمات الصراف الآلي ومواقف للسيارات.

ويذكر في هذا المجال أن البنك يسعى إلى استكشاف المزيد من فرص التوسع الداخلي من خلال افتتاح فروع أخرى، بهدف الوصول بخدماته إلى مختلف شرائح المجتمع الأردني من الأفراد والشركات والمؤسسات، ولتكون شبكة الفروع المنتشرة في أرجاء المملكة نقطة جذب إضافية في استقطاب المزيد من العملاء المستهدفين. وأكد الدكتور مارتو على أن المرحلة القادمة سوف تشهد افتتاح فروع جديدة في مختلف محافظات المملكة، وتأمل إدارة البنك أن يكون في ذلك ما يعزز تواجد البنك "محلياً" ويعمق دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة حيث تعتبر شبكة فروع البنك البالغة 112 فرعاً هي الأكبر على مستوى الأردن.

نشأة وتأسيس الشركة

تأسست شركة المركز المالي الدولي عام 1978 منذ بداية تأسيس بورصة عمان، وتعمل كشركة وساطة مالية ذات مسؤولية محدودة تقوم بشراء وبيع الأسهم للغير من خلال مكاتبها الواقعة في مجمع بنك الإسكان، وقد بلغ رأسمال الشركة عند التأسيس خمسة وعشرون ألف دينار ثم تدرج رفع رأس المال من الأرباح المتحققة حتى أصبح خمسة ملايين دينار في عام 2011.

يعد بنك الإسكان للتجارة والتمويل من أبرز المساهمين في شركة المركز المالي الدولي بنسبة ملكية بلغت 77.5% من رأس المال المدفوع، هذا وتعود ملكية أو مساهمة البنك في هذه الشركة لعام 1998 ويتملك باقي النسبة البالغة 22.5% شركة مشاريع الأردن، هذا وتخضع شركة المركز المالي الدولي لتعليمات ورقابة هيئة الأوراق المالية وأنظمة وتعليمات بنك الإسكان في مختلف المجالات المتعلقة بالإجراءات والسياسات المتوافقة مع تعليمات ومتطلبات البنك المركزي الأردني.

هيئة مديري الشركة

تتكون هيئة مديري شركة المركز المالي الدولي من:

1. معالي الدكتور ميشيل مارتو / رئيس هيئة المديرين
2. السيد داود قشطة / نائب رئيس هيئة المديرين ومديراً عاماً للشركة
3. السيد عمر ملحس / عضو هيئة مديرين
4. السيد محمد القريوتي / عضو هيئة مديرين

أهداف الشركة

1. القيام بأعمال الوساطة المالية لدى بورصة عمان وغيرها من البورصات (أسواق الأوراق المالية) في المملكة الأردنية الهاشمية وخارجها.
2. القيام ببيع وشراء الأوراق المالية وتداولها لحساب الغير أو لحساب الشركة.
3. ممارسة عمل أو أكثر تكون الشركة مرخصة لممارسته من قبل هيئة الأوراق المالية.

رسالة الشركة

الرؤية: أن نصبح الوسيط المفضل في توفير خدمات مالية متميزة للإفراد والشركات تلبي احتياجاتهم وتتجاوز توقعاتهم وتتواكب مع المستجدات في الأسواق المالية.

القيم الجوهرية: إرضاء العملاء والاهتمام بالموظفين ورعايتهم ومكافأة الأداء المتميز والعمل بروح الفريق الواحد.

نشاطات الشركة

تمارس شركة المركز المالي الدولي أنشطة الوساطة المالية والتمويل على الهامش وذلك من خلال حقها في ما يلي:

1. أن تشتري وتمتلك وتبيع وتستأجر وتؤجر وتدير الأموال المنقولة والغير منقولة والأبنية اللازمة لأعمالها شريطة عدم تملك الأموال غير المنقولة لغرض الإتجار بها.
2. أن تؤسس أو تشترك أو تتعاون مع أي شركة أو مؤسسة أو شخص أو مشروع ترى أن لها فائدة معها وأن تقدم لها أو للغير ما تراه مناسباً من الخدمات المالية المسموح لها قانوناً بممارستها.
3. أن تقوم بجميع الأمور المذكورة أعلاه أو بأي منها بنفسها أو بواسطة وكلاؤها أو ممثليها وبالاشتراك مع الغير.

مزايا الشركة

1. تعتمد الشركة إدارة الجودة الشاملة في تقديم خدماتها.
2. تطبيق قواعد السلوك المهني وأخلاقيات التعامل Code of Conduct .
3. عملاء شركة المركز المالي الدولي هم من مؤسسات وأفراد متميزون تتم خدمتهم من خلال فريق عمل ذو مؤهلات مميزة.
4. وكيل معتمد لشركة الأردن وفلسطين للاستثمارات المالية، وهي وسيط مرخص في سوق فلسطين للأوراق المالية.
5. قاعة تداول مجهزه بأفضل الوسائل الإلكترونية وشاشات العرض لخدمة عملاء الشركة.
6. تأكيد عمليات البيع والشراء المنفذة بواسطة خدمة الرسائل القصيرة SMS.
7. يمكن لعملاء الشركة متابعة محافظهم الاستثمارية وتقييمها اليومي من خلال موقع الشركة الالكتروني www.ifc.com.jo

ملخص نتائج أعمال الشركة خلال السنوات (2006 – 2010)

(المبالغ بالاف الدنانير)

	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع الموجودات	8520	8495	9322	7042	7186
حقوق المُلكية	6795	6298	6294	6061	6502
صافي الارباح قبل الضرائب	2511	1547	1510	730	567
صافي الارباح بعد الضرائب	1838	1004	995	751	442

عنوان الشركة

مجمع بنك الإسكان/ الطابق الثاني -هاتف: 5621786 / 5696724 / 5674558 - فاكس : 5696720 / 5674559

ص .ب: 940919 عمان – 11194 – الأردن

البريد الكتروني : info@ifc.com.jo

الموقع الالكتروني: www.ifc.com.jo

مقدمة

تعد ظاهرة الاقتصاد الخفي Hidden Economy من أخطر الظواهر والقضايا الاقتصادية التي تواجه الدول في الوقت الحاضر، وقد ساعدت الأزمة المالية العالمية الأخيرة على تسريع تفاقم هذه الظاهرة ونموها على حساب الاقتصاد الحقيقي، حيث مارس الكثيرون في العالم من الأفراد والشركات أنشطة تجارية غير نظامية.

ونظراً للتأثير السلبي لهذه الظاهرة على الاقتصادالكلي والمجتمع، فقد تمحورت اهتمامات الدراسات التطبيقية لهذا الاقتصاد واهتمامات خبراء ومحللي الاقتصاد والمال حول تقييم حجم هذه الظاهرة، وطرق قياسها أو تقديرها والإجراءات التي يمكن للدول اتخاذها للحد من هذه الظاهرة التي باتت تمثل نسب عالية جداً من الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول.

ومن الجدير ذكره هنا أن الاقتصاد الخفي، ونظراً لتنوع أنشطة عمله، فقد أُطلق عليه أسماء متعددة نذكر منها: الاقتصاد التحتي،الاقتصاد الأسود، الاقتصاد المستتر، الاقتصاد غير المرئي، الاقتصاد المقابل، الاقتصاد الثاني، الاقتصاد غير الرسمي، اقتصاد الباب الخلفي، وغيرها الكثير من التسميات. ورغم تعدد تسميات هذا الاقتصاد، إلا أن هدفه واحد وهو إخفاء (تقليل) حجم الدخول الناجمة عن عمل اقتصادي قد يكون مشروعاً أو غير مشروع.

تعريف الاقتصاد الخفي

لا يوجد مفهوم أو تعريف واضح ودقيق ومتفق عليه للاقتصاد الخفي، وذلك نظراً للمجالات الواسعة التي يغطيها وتنوعه من حيث الأهداف والإجراءات وغيرها، ويعد Peter M.Gutmann أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة الاقتصاد الخفي عندما نشر دراسته عن الاقتصاد السفلي Subterranean Economy في أواخر عام 1977، وأشار إلى أن الأنشطة الاقتصادية التي لا يتم تسجيلها ضمن الدخل أو الناتج القومي الإجمالي Gross National Product ليست بالقدر أو الحجم الهين الذي يمكن إهماله، وعرف الاقتصاد الخفي بأنه " ذلك الجزء الذي لم يدخل ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي لسبب أو لآخر ".

وفي ضوء تعدد التعريفات الواردة في الدراسات المختلفة، فإنه يمكننا استنتاج التعريف التالي للاقتصاد الخفي: " هو مجموعة الأنشطة الاقتصادية التي تُمارس من قبل الأفراد أو المؤسسات وهدفها زيادة مداخيلهم وأرباحهم بشكلٍ سهلٍ وسريع، ولا يتم إحصاؤها بشكلٍ رسمي ولا يتم الكشف عنها أولا تخضع لمراقبة السلطات الرسمية، وبالتالي لا تدخل ضمن حسابات الناتج القومي ".

وانطلاقاً من ذلك، فالاقتصاد الخفي يشمل أنشطة اقتصادية مشروعة (قانونية) وأخرى غير مشروعة (غير قانونية)، فمن الأمثلة على الأنشطة المشروعة أعمال الأجرة كأن تدفع مبلغاً من المال لكهربائي أو حداد أو لمدرس خصوصي، أما الأنشطة غير المشروعة فمنها تجارة المخدرات والأسلحة وتهريب الأموال وتجارة السلع المهربة والقمار وفرض الاتاوات وغيرها من الأنشطة التي لا يعلن عنها للسلطات الضريبية وليس لها أي قيود محاسبية.

أهم أسباب نشوء الاقتصاد الخفي

1. الضرائب: فكلما كانت معدلات الضرائب (المباشرة أو غير المباشرة) منطقية ومتوازنة قل التهرب الضريبي، بينما يؤدي ارتفاع معدلات الضريبة المفروضة أو شعور البعض بعدم وجود عدالة إلى البحث عن طرق تمكنهم من التهرب من دفع الضرائب وبالتالي تحويل الأنشطة والمشروعات نحوالاقتصاد الخفي.
2. الشفافية الاقتصادية: فكلما كانت القوانين الاقتصادية (كقانون الاستيراد والتصدير) أكثر وضوحاً وشفافية قل حجم الاقتصاد الخفي.
3. الفساد: فظهور الفساد بأشكاله المختلفة (كالرشوة والسرقة واستغلال السلطة لأغراض خاصة) يؤدي إلى ازدياد وتفاقم مشكلات الاقتصاد الخفي بكافة أشكاله.
4. اللوائح والأنظمة الحكومية: فمع زيادة القيود والسياسات التي تحكم الأعمال الاقتصادية المختلفة يكون حجم الاقتصاد الخفي أكبر (كالقيود القانونية المفروضة على نقابات العمال والقيود المفروضة على عمل الأجانب وقيود الحد الأدنى للأجور).

طرق قياس حجم الاقتصاد الخفي

أدت صعوبة إيجاد تعريف محدد للاقتصاد الخفي إلى صعوبة وجود طريقة تقدير مثلى لحجم هذا الاقتصاد بشكل مباشر، ولكل طريقة حسناتها وسيئاتها ومن الطرق شائعة الاستخدام ما يلي:

أولاً: الطرق المباشرة

1. المسح بالعينة: حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع بيانات المسح.
2. تدقيق الحسابات الضريبية: حيث يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع قياس الدخل غير المبلغ به الخاضع للضريبة.

ثانياً: الطرق غير المباشرة

1. الحسابات القومية: حيث يتم تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس المقارنة بين الدخل والإنفاق على المستوى الكلي أو المستوى الفردي.
2. القوى العاملة: يتم تقدير النمو في الاقتصاد الخفي على أساس الانخفاض في معدلات المشاركة الفعلية للعمالة في الاقتصاد الرسمي، على افتراض أن القوى العاملة تشارك بنسب ثابتة عموماً.
3. الطلب على النقود: يتم تقدير حجم الاقتصاد الخفي من واقع الطلب على السيولة، على افتراض أن معاملات الظل تتم نقداً وأن الزيادة في الاقتصاد الخفي سوف تزيد من الطلب على السيولة.
4. المدخلات المادية (استهلاك الكهرباء على سبيل المثال): يتم تقدير النمو في الاقتصاد الخفي من واقع استهلاك الكهرباء، على افتراض أن استهلاك الكهرباء هو أفضل مؤشر مادي للنشاط الاقتصادي ككل، ثم طرح معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الرسمي من معدل نمو استهلاك الكهرباء الكلي، وإرجاع الفرق بينهما إلى نمو الاقتصاد الخفي.

حجم الاقتصاد الخفي

تشير الدراسات المختلفة إلى أن ظاهرة الاقتصاد الخفي موجودة في كافة دول العالم، المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أثبتت الدراسات بأن نسب نمو الاقتصاديات الخفية قد تصل إلى حدٍ أعلى من نسب نمو الاقتصاديات الرسمية في بعض الدول. ووفقاً لأخر البيانات المتوفرة فقد أظهرت دراسة أجراها البنك الدولي في عام 2010 شملت 162 دولة من مختلف مناطق العالم ما يلي:

1. بالمتوسط تراجع حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الرسمي من 34.1% عام 1999 إلى 31.0% عام 2007 للدول التي شملتها الدراسة.
2. وجود علاقة عكسية بين عبء الضرائب غير المباشرة وحجم الاقتصاد الخفي، إذ أن تراجع عبء الضرائب غير المباشرة بنسبة 1% سيؤدي إلى تراجع حجم الاقتصاد الخفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 0.14 نقطة مئوية في الدول النامية و 0.18 نقطة مئوية في الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق.

ترتيب بعض الدول من حيث نسبة حجم الاقتصاد الخفي للاقتصاد الرسمي❖

الدولة	الترتيب	نسبة حجم الاقتصاد الخفي من الاقتصاد الرسمي متوسط الفترة (1999 – 2007)
سويسرا	1	%8.5
الولايات المتحدة	2	%8.6
اليابان	5	%11.0
بريطانيا	8	%12.5
الصين	9	%12.7
فرنسا	13	%15.0
ألمانيا	18	%16.0
البحرين	23	%17.9
السعودية	24	%18.1
عُمان	28	%18.4
الأردن	29	%18.5
إيطاليا	51	%27.0
مصر	89	%34.9
جورجيا	161	%65.8
بوليفيا	162	%66.1

❖ Shadow Economies All over the World. New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007. the World Bank. working paper 5356. July 2010.

أظهرت نتائج أداء القطاع المصرفي الأردني تحقيق إنجازات جيدة خلال عام 2011، الأمر الذي ساهم في تعزيز دوره في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وفيما يلي قراءة ملخصة للنتائج الكمية التي حققها هذا القطاع:

1. سجلت موجودات البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من العام 2011 نسبة نمو بلغت 2% عن رصيد نهاية العام 2010 ليصل الرصيد إلى 35.5 مليار دينار (أي ما يعادل 50 مليار دولار أمريكي)، وقد شكلت الموجودات بالعملة المحلية ما نسبته 82.1% من إجمالي الموجودات أو ما مقداره 29.2 مليار دينار، بينما شكلت الموجودات بالعملات الأجنبية المختلفة النسبة الباقية البالغة 17.9%.
2. بلغ رصيد الودائع المصرفية في نهاية شهر أيار 2011 حوالي 22.8 مليار دينار (أي ما يعادل 32.2 مليار دولار أمريكي) بارتفاع نسبته 1.1% عن رصيد نهاية العام السابق، وقد شكلت الودائع بالدينار الأردني 77.6% من إجمالي رصيد الودائع أو ما مقداره 17.7 مليار دينار، وشكلت ودائع القطاع الخاص ما نسبته 93.4% أو ما مقداره 21.3 مليار دينار، أما بالنسبة لتوزيع الودائع وفقاً للنوع فقد شكلت الودائع لأجل 59%، يليها الودائع الجارية بنسبة 26.9%، تلاها ودائع التوفير بأهمية نسبية بلغت 14.1%، وبذلك فقد شكلت الودائع ما نسبته 64% من إجمالي ميزانية البنوك المرخصة في نهاية شهر أيار من عام 2011.
3. ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة بنسبة 6.6% في نهاية شهر أيار من العام الحالي عن رصيد نهاية عام 2010 لتصل إلى حوالي 15.4 مليار دينار (أي ما يعادل 21.7 مليار دولار أمريكي)، وشكلت التسهيلات الممنوحة بالدينار ما نسبته 87.9 % من إجمالي التسهيلات الائتمانية وشكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 96.6%، أما بالنسبة لتوزيع التسهيلات وفقاً للنوع فقد شكلت القروض والسلف 85.7%، يليها الجاري مدين بنسبة 12.4%، تلاها الكمبيالات والأسناد المخصومة بأهمية نسبية بلغت 1.9%. ومن الجدير ذكره أن قطاع التجارة العامة جاء في المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي وبنسبة 24.2% تلاه في المرتبة الثانية التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغايات أخرى والذي يمثل معظمها التسهيلات الممنوحة للأفراد بنسبة 22%، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الإنشاءات بنسبة 21.2%.

وبذلك فقد شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة ما نسبته حوالي 43.4% من موجودات البنوك المرخصة، بينما شكلت ما نسبته حوالي 67.7% من الودائع لدى البنوك في نهاية شهر أيار 2011.

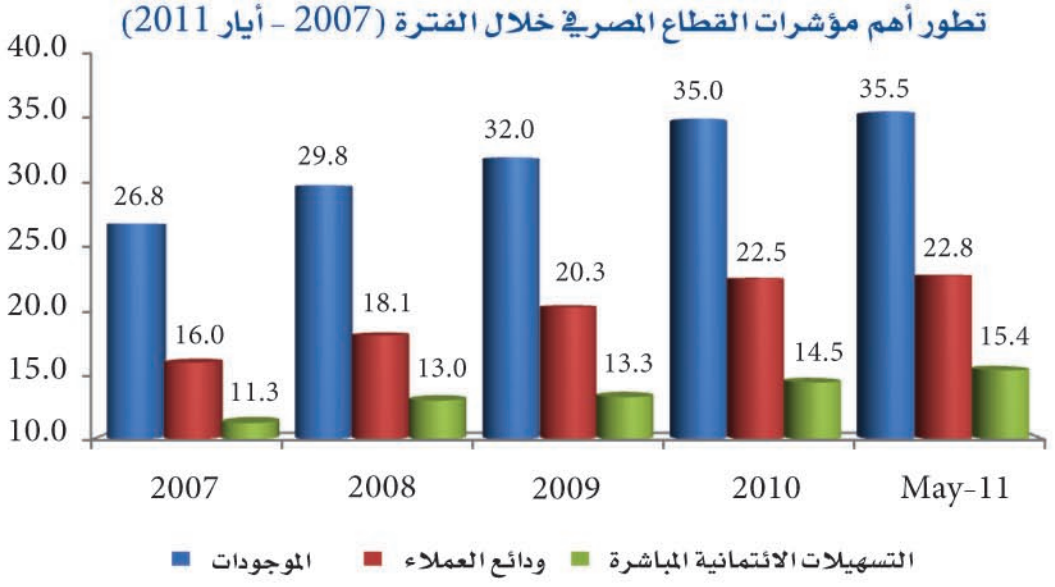

كرم الدكتور ميشيل مارتو رئيس مجلس إدارة بنك الإسكان بحضور السيد عمر ملحس المدير العام والمدراء في الإدارة العليا مجموعة جديدة من الموظفين العاملين في البنك ممن أمضوا خمسة عشر عاماً في خدمة البنك من مختلف الإدارات والفروع، بالإضافة إلى تكريم عدد من الموظفين من خريجي الجامعات والكليات المتوسطة ومن الحاصلين على شهادات مهنية، وذلك من خلال الحفل التكريمي الذي أقيم لهذه الغاية في فندق الميريديان. وبهذه المناسبة قال الدكتور مارتو، يأتي هذا التكريم لما تحمله مدة الخدمة من معاني الولاء والانتماء للمؤسسة وما يحمله التكريم من معاني لتقدير التعليم والتثقيف وأثرهما في تحسين مستوى أداء الموظف والارتقاء بأداء المؤسسة، وبارك للموظفين المكرّمين بهذه المناسبات الهادفة، مؤكداً على ضرورة الاستمرار في تدريب وتأهيل الموظفين، لما في ذلك من أثر في رفع مستوى الأداء من خلال اكتساب مهارات مصرفية وإدارية مختلفة، تمكّن البنك من مسايرة التطور في العمل المصرفي، حيث تحمل هذه المرحلة الكثير من التحديات التي تستوجب مزيداً من الجهد ومزيداً من الاهتمام بالعملاء والحرص على علاقات متميزة معهم.

وفي نهاية حديثه وجه الدكتور مارتو الشكر للجميع على جهودهم التي أسهمت بالوصول إلى الإنجازات التي تحققت لدى البنك خلال العام الماضي 2010، وعلى ما تحقق من إنجازات خلال هذا العام 2011 متمنياً أن تكون نتائجه أفضل من العام الماضي. وفي ختام الحفل سلّم الدكتور ميشيل مارتو والمدير العام السيد عمر ملحس الهدايا التقديرية لمستحقيها.

واصل مركز التدريب والتطوير في بنك الإسكان خلال الربع الثاني من العام الحالي 2011 عقد مجموعة من الدورات التدريبية الداخلية والمحلية والخارجية وذلك تنفيذاً لخطة تطوير الموارد البشرية، إذ بلغ عدد الفرص التدريبية التي وفرها المركز 1114 فرصة، حيث نظم المركز البرنامج التدريبي الشامل للموظفين الجدد (الصرافين Tellers) وذلك لاطلاعهم على مختلف جوانب العمل المصرفي ورفع مستوى كفاءاتهم العملية، ويهدف البرنامج الذي يعقد على مدى ثلاثة شهور إلى إطلاع المشاركين على أخلاقيات العمل المصرفي والجوانب المتعلقة بالعمليات المصرفية الداخلية والخارجية والتشريعات المصرفية وآليات الكشف عن التزوير والتزييف المصرفي إضافة إلى البيع والتسويق المصرفي والتميز في خدمة العملاء.

وتم عقد الدورة المصرفية الشاملة لموظفي خدمة العملاء وعقدت على مدى 28 يوم عمل، وهدفت هذه الدورة إلى تهيئة 18 موظفاً من الصرافين لتولي وظيفة خدمة العملاء في الفروع،كما شارك عدد كبير من موظفي الإدارة والفروع في مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة في المجال المصرفي والتي ركزت على إدارة المخاطر، وتحسين خدمة العملاء والبيع، والتخطيط والتفكير الاستراتيجي، وإدارة وتحليل الائتمان، والتعامل بالعملات الأجنبية، ومهارات الاتصال الفعال، بالإضافة إلى مهارات البيع الشامل، وواصل مركز التدريب والتطوير إيفاد موظفي البنك للمشاركة في البرامج التي تعقدها مراكز ومعاهد تدريب مصرفية ومالية خارجية، حيث أوفد البنك 5 موظفين للمشاركة بحضور 3 دورات خارج المملكة، بينما شارك 135 مشاركاً بحضور دورات وبرامج تدريب متخصصة عقدت داخل المملكة.

البيان	عدد الدورات	عدد المشاركين
الدورات الداخلية	47	974
الدورات المحلية	40	135
الدورات الخارجية	3	5
المجموع	90	1114

لجنة الحوار الاقتصادي تعلن النتائج والتوصيات النهائية

في إطار الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تشهده المملكة، فقد شكل رئيس الوزراء لجنة الحوار الاقتصادي برئاسة وزير الصناعة والتجارة والتي انبثق عنها ست لجان فرعية برئاسة أعضاء من القطاع الخاص، وهذه اللجان هي: لجنة القطاع المالي والنقدي والمصرفي، ولجنة الإنتاج والتصدير والسياحة ولجنة الاقتصاد الاجتماعي، ولجنة الخدمات والتجارة والإنشاءات، ولجنة الطاقة والمياه والزراعة، ولجنة القوى البشرية والعاملة والإدارة الحكومية.

وقد أصدرت اللجنة تقريرها النهائي الذي اشتمل على مقدمة تلخص مسيرة الاقتصاد الوطني والتحديات التي واجهته خلال الفترة الماضية وكذلك التحديات التي تواجهه، كما اشتمل التقرير على توصيات عامة وتوصيات قطاعية تشمل مختلف النشاطات الاقتصادية وكيفية تحفيز الاقتصاد الوطني على المستويين القصير والمتوسط بما يساهم في تحسين مستويات المعيشة ويوفر فرص العمل ويخفض معدلات الفقر والبطالة وزيادة الجاذبية الاستثمارية للمملكة. هذا وقد أوصت لجنة الحوار الاقتصادي بإعادة النظر في قرار الحكومة في التسعير الدوري للمحروقات كل ثلاثة أشهر على أن يعود إلى التسعير الشهري حتى يتم استيعاب التذبذبات بالأسعار بدون آثار كبيرة تترتب على المواطنين، وإعادة النظر في لجنة تسعير الطاقة على أن تشمل ممثلين من القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بما يؤكد الشفافية بعملية التسعير.

أولاً: التوصيات المتعلقة بالسياسة المالية

وفيما يتعلق بالسياسة المالية تم وضع توصيات عامة وتوصيات قصيرة المدى (خلال العام 2011) وتوصيات متوسطة المدى خلال الفترة (2012-2013)، وتضمنت التوصيات العامة التأكيد على الالتزام بقانون الموازنة العامة وعدم إصدار ملاحق تؤدي إلى زيادة العجز والتأكيد على توحيد كافة مصادر الإنفاق والإيرادات بما فيها المنح الخارجية وموازنات المؤسسات المستقلة من خلال موازنة الدولة وعدم وجود أوجه إنفاق أو إيراد خارج خزينة الدولة والذي بدوره يعزز الوضوح والقبول العام بالموازنة، وتضمنت كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة والسريعة بما يضمن تعزيز الرقابة على المال العام من قبل الجهات المستقلة والمتخصصة وذلك لكافة أجهزة ومؤسسات الدولة والتأكيد على عدم التوسع بالإنفاق العام وضرورة ربطه بالكفاءة وزيادة الإنتاجية وتوفير فرص عمل للأردنيين من خلال التركيز على المشاريع الإنتاجية وبالشراكة مع القطاع الخاص، إضافة إلى متابعة البرنامج الوطني للإصلاح المالي المعد من قبل الحكومة ووضع جدول محدد لعملية التنفيذ وتقارير ربعية للتقييم والذي يتطلب بدوره الإسراع بتنفيذ برامج الإصلاح المالي المختلفة والإسراع بإصدار قانون الصكوك الإسلامية.

وفيما يتعلق بالتوصيات قصيرة المدى أكدت اللجنة في توصياتها على ضرورة الموازنة بين الوضع الحرج للموازنة العامة والبعدين الاقتصادي والاجتماعي، وعليه فقد أوصت باستمرار دعم المواد الغذائية الرئيسية وتثبيت أسعار المحروقات للفترة الراهنة والإسراع في إنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي سيدار من قبل المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصاديةبالشراكة مع البنوك الأردنية بما يشمل التمويل الإسلامي، بهدف توجيه وتنمية المشاريع في محافظات المملكة بما يضمن التوزيع العادل لمكتسبات التنمية.

كما وأكدت التوصيات على الإسراع في دمج وهيكلة المؤسسات والهيئات الحكومية المستقلة وتوحيد المرجعيات في سبيل ضبط النفقات وزيادة الإنتاجية وتحسين الكفاءة وتشجيع الاستثمار.

وإزالة التشوهات الناجمة عن تعددها وتحفيز الاندماج لشركات القطاع الخاص وتقديم حوافز إضافية لذلك، والإسراع في العمل لإيجاد الأدوات والآليات اللازمة التي تضمن إيصال الدعم لمستحقيه من المواطنين الأردنيين وبما يوفر على خزينة الدولة مبالغ الدعم التي تستفيد منه فئات غير مستحقة له. وأوصت اللجنة أيضاً بتخصيص 2% من صافي الأرباح بعد الضرائب لقطاعات البنوك والاتصالات والتعدين ولمدة زمنية محدودة وذلك من باب المسؤولية الاجتماعية بحيث يتم تجميع هذه المخصصات في صندوق يخصص لدعم القروض المتناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع المحافظات.

ثانياً: التوصيات المتعلقة بالسياسة النقدية والمصرفية

وفيما يتعلق بالتوصيات متوسطة المدى أكدت اللجنة على رفع كفاءة التحصيل الضريبي وأهمية ثبات واستقرار القيادات الإدارية الاقتصادية في القطاع العام بما يضمن استمرار السياسات الاقتصادية الإستراتيجية وتنفيذها ضمن خطة عمل ومؤشرات أداء قابلة للقياس وفترات زمنية محددة وبما يمكن من تحقيق مبدأ المساءلة، وأكدت أهمية التوازن بين الموازنة والعجز المترتب عليها من جهة وتحقيق النمو الاقتصادي من جهة أخرى لينعكس مباشرة على مختلف فئات المجتمع وتحفيز الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي تمت خصصتها وقطاع الاتصالات لتخصيص جزء من أرباحها لاستثمارها في مشاريع إنتاجية في مختلف محافظات المملكة.

وأكدت على ضرورة تنظيم عمل صناديق ومؤسسات التمويل الميكروي (Micro Finance) من خلال إيجاد مظلة رسمية تعمل على تنظيم عملها ومراقبتها ووضع إستراتيجية وطنية لهذا القطاع، والنظر بجدية في مجال إنشاء بنوك في المنطقة الاقتصادية الخاصة في العقبة، وتعديل قانون الدين العام بحيث يسمح للدولة الاقتراض من البنوك المحلية بالعملة المحلية وأن لا تكون عملية الاقتراض محصورة بالسندات.

وفيما يتعلق بقطاع السياسة النقدية والمصرفية، فقد تم وضع توصيات متوسطة المدى تضمنت وضع التشريعات اللازمة لتسهيل أعمال البنوك الإسلامية لتعزيز دورها بالاستثمار والتنمية لتنشيط دورها في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، وعدم تمثيل البنوك التجارية في عضوية مجلس إدارة البنك المركزي منعاً لتضارب المصالح كون البنك المركزي الجهة الرقابية على البنوك التجارية.

ثالثاً: التوصيات المتعلقة بقطاع التأمين

وفيما يخص قطاع التأمين فقد أوصت اللجنة بإعادة النظر في قطاع التأمين من الجهات المختصة للنهوض بالقطاع مع التركيز على توسيع مظلة التأمين ورفع نسبة أقساط التأمين للناتج المحلي الإجمالي إلى النسب العالمية (8-10%) وتحفيز الاندماج والاستحواذ لرفع رأسمال شركات التأمين من خلال تقديم الحوافز المالية لفترة زمنية محددة وتعويم تدريجي للتأمين الإلزامي على المركبات، ودراسة إمكانية فتح مراكز لشركات التأمين الطبي في مراكز الحدود والمعابر، ودراسة إمكانية اعتبار كلف التأمين الطبي للأفراد نفقة معتمدة لضريبة الدخل وذلك حماية للمواطنين، والعمل على دمج هيئة التأمين في مراقبة الشركات وإنشاء مديرية متخصصة في الوزارة لمتابعة القضايا المتعلقة بشكاوى المؤمن عليهم وتنظيم قطاع التامين.

المملكة تقفز 17 مرتبة ضمن مؤشر الابتكار العالمي 2011

الأردن في المرتبة 3 عربياً و41 عالمياً

أظهر تقرير مؤشر الابتكار العالمي 2011 الصادر عن كلية إدارة الأعمال العالمية (انسياد) تسجيل المملكة لتقدم ملحوظ بـ 17 مرتبة لتصل إلى المرتبة 3 عربياً و41 عالمياً مقارنة مع المرتبة 58 عام 2010 وذلك ضمن 125 دولة شملها التقرير، والجدير ذكره أن مؤشر الابتكار العالمي يقيس أداء الدول في سبعة محاور رئيسية تغطي مؤشراتها مختلف الجوانب التي تؤثر على الابتكار، وهذه المحاور هي (المؤسسات، رأس المال البشري والأبحاث، البنية التحتية، تطور السوق، تطور الشركات، المنتجات العلمية، المنتجات الإبداعية).

شريك يرافق حياتك

وجود من يصغي إليك ويتفهّم إحتياجاتك جيداً هو أبسط معاني الشراكة الملهمة لنصنع من الحلم والعمل وجودة الخدمة قصة نجاح وإنجاز. نحن في بنك الإسكان نلتزم بتقديم الأفضل لعملائنا وتمكينهم من تحقيق أحلامهم ورغباتهم والارتقاء بحياتهم وأعمالهم إلى أعلى مستوى

- أكثر من 2000 موظف في خدمتك
- خدمات مالية ومصرفية شاملة وعروض منافسة تلبّي إحتياجاتك
- أكثر من 112 فرعاً و 200 صرافاً آلياً في خدمتك على مدار الساعة
- شبكة فروع إقليمية وبنوك خارجية تابعة وشقيقة لتلبية طلباتك
- قاعدة رأسمالية متنامية وصلت إلى حوالي مليار دينار تدعم استمرار توسيع الخدمات وعمليات التطوير والانتشار الجغرافي داخلياً وخارجياً

بنك الإسكان
Housing Bank

hbtf.com